أثـر أزمة الخليج على الأسواق
الماليـة الخليجية والعربية [1]

إسمحوا لي أن أعبر في بداية حديثي معكم عن خالص شكري لجمعية المصرفيين العرب على كرم الضيافة البالغ. لقد طلب إلي أن ألقي بعض الضوء على موضوع بالغ الأهمية لنا جميعاً، ألا وهو " أثر أزمة الخليج على الأسواق المالية الخليجية والعربية".

وحتى يمكن وضع إنعكاس الغزو العراقي للكويت على قطاعاتنا المالية في سياقه المناسب، فإنه ينبغي أن نعرض بإيجاز الوضع كما كان قبل الثانـي مـن شهر أغسـطس عام ١٩٩٠.

إن البنوك والمؤسسات المالية الكويتية بإشراف البنك المركزي قد إستطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً بنهاية الصيف الماضي في التغلب على الآثار السلبية لإنهيار سوق المناخ في بداية عقد الثمانينيات. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تطبيق برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة الذي إستحدث في اليوم العـاشر من شهر أغسطس عـام ١٩٨٦. يضاف إلى ذلك، أن معظم الأنواع المختلفة من المؤسسات المالية كانت قد تم إخضاعها لرقابة البنك المركزي، أي شركات الإستثمار ، وشركات الصرافة. كما كان بنك الكويت المركزي يراقب عن كثب التطورات في الأسـواق المالـية العالمية،

---

[1] ألقيت في يوم ١٠ من شهر يناير عام ١٩٩١ في لندن، المملكة المتحدة، بمناسبة الإجتماع الذي أعدته جمعية المصرفيين العرب.

والتغيرات المتلاحقة في أوروبا والمناطق الأخرى بهدف إصلاح قطاع الخدمات المالية في الكويت وجعله أكثر تنافسية. ومع وضع هذا الهدف أمامه ، بدأ البنك المركزي خلال السنوات القليلة الماضية بمراجعة وتعديل معايير الرقابة المستخدمة في الكويت لتواكب الإتجاه العالمي نحو إيجاد تقارب في هذه المعايير. كما كان هناك تنسيق مستمر بين السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الثلاثة الماضية بشأن معايير الرقابة.

إن مؤسساتنا المصرفية والمالية كانت تحتفظ دائماً بعلاقات وثيقة مع المؤسسات الدولية، الأمر الذي كان نتيجة طبيعية لإنفتاح إقتصادنا وتكامله في النظام المالي والتجاري الدولي. وتشير بياناتنا إلى أن قيمة الأصول الأجنبية بنهاية شهر مايو من عام ١٩٩٠ شكلت ما نسبته ٢٥,٥% من إجمالي أصول البنوك الكويتية. وفي السنوات القليلة الماضية، قامت بعض بنوكنا ومؤسساتنا المالية بتعميق تواجدها الدولي عن طريق إفتتاح فروع ومكاتب تمثيل لها في المراكز الرئيسية، وإنشاء شركات تابعة ومشتركة. ولقد جاءت هذه التحركات عقب القرارات المختلفة التي إتخذتها اللجنة الأوروبية لتحديد إطـار السوق الأوروبية الموحدة في مجال الخدمات المالية بعد عام ١٩٩٢.

وكما تعلمون، فإن العدوان العراقي على الكويت له نتائج خطيرة على النظام المالي الكويتي، تشمل المديين القصير والبعيد. إن الأثر المباشر والواضح لذلك يشمل الآتي:

١. فقدان المقار الرئيسية والمعدات. ولايمكن في هذه المرحلة تقدير مدى الأضرار التي لحقت بالمباني والخسائر في المعدات.

٢. فقدان الإتصال بالعالم الخارجي.

٣. فقدان البيانات وسجلات المعاملات القائمة. وقد أوجدت هذه الخسائر مشكلة خاصة لمحاولات إعادة تجمع البنوك والمؤسسات المالية الكويتية في الخارج.

٤. تشتت قوة العمل، وبصفة خاصة ذوي المهارات الإدارية والفنية.

٥. قرار السلطات بحجز (أو تجميد) جميع الأصول الكويتية، مما أدى فعليا إلى فصل مؤسساتنا المصرفية عن أصولها. وأعتقد أن هذا القرار كان مفيداً لأنه عمل على حماية الأصول الكويتية من أن تقع في أيدي سلطات الإحتلال العراقي. ويجري الآن تخفيف الآثار السلبية للتجميد كلما يتم الحصول على معلومات أكثر عن أصول وإلتزامات مؤسساتنا، ومدى وقدرة هذه المؤسسات على الإشراف والتحكم.

وبالتالي، فإن الأثر المباشر على نظامنا المالي قد كان التوقف الكامل في العمليات المصرفية، والمعاملات المالية، إضافة إلى فقدان السجلات، وفقدان القدرة على الوصول إلى الأصول.

وبينما يجري حالياً تخفيف الأثر المباشر للغزو في مؤسساتنا المالية بصورة تدريجية من خلال إعادة تنظيم السجلات وبالتعاون مع سلطات العديد من الدول الرئيسية، فهنالك آثار أخرى من شأنها إيجاد عوائق طويلة الأمد أمام الإقتصاد الكويتي ونظامه المالي، ويمكن تلخيص هذه الآثار كالآتي:

١. كان للغزو العراقي للكويت أثر مباشر وفوري في النشاط الإقتصادي وقيم الممتلكات، مما سيؤدي إلى حدوث إنخفاض حاد في قيم الأصول المحلية للبنوك.

٢. نجم عن ذلك الغزو للكويت أثر مدمر في أصول وإمكانات الكسب في الأجل القصير للشركات الكويتية. ونتيجة لذلك، فهناك حالة عدم التأكد بشأن قيم أسهم هذه الشركات ، فقد كانت هناك قبل الغزو خمسون شركة و١٤ مؤسسة سمسرة مسجلين في سوق الأوراق المالية الكويتي الرسمي. وكما تعلمون، فإنه تم تجميد التداول، كما تم إغلاق سوق الكويت للأوراق المالية عقب الغزو. وأعتقد أن إعادة إفتتاح سوق الأوراق المالية سيستغرق وقتا طويلاً قد يمتد لعدة أشهر. وسوف ترتبط هذه الخطوة بتقييم السوق لقيمة الأسهم، وتوقعات المستقبل للعديد من الشركات الكويتية.

٣. من الآثار الضارة الأخرى في الأجل البعيد، تغير الرؤية الدولية بشأن إستقرار وبالتالي مصداقية قطاعنا المالي.

ورغم كل الآثار السلبية، إلا أنني أعتقد بأننا بذلنا ما في وسعنا لمساعدة بنوكنا ومؤسساتنا المالية في إعادة تجمعها خارج الكويت، وإعادة تنظيم حساباتها، والوفاء بإلتزاماتها الملحة في عمليات ما بين البنوك وعمليات القطع الأجنبي. وأعتقد أن هذه كانت تجربة فريدة من نوعها لدولة تم إحتلالها من جانب قوات معادية، وينبغي أن أضيف هنا أنه تم تحقيق هـذا الإنجاز مع تفهم مـن جانب أصدقـائنا في جميع أنحاء العالم.

إن الإحتلال العراقي للكويت لم يؤثر سلباً في الأسواق المالية للكويت ومختلف مؤسساتها من خلال تأثيره في الأصول المحلية فحسب، بل وأوجد أيضاً مزيداً من عدم التأكد في الأسواق المالية العالمية. ويظهر ذلك في ميل الأسواق المالية نحو الإتجاه الهبوطي المستمر والذي يصيب في النهاية قيم الأصول الأجنبية لمختلف الجهات الكويتية وغير الكويتية.

أما الأثر المباشر في الأسواق المالية العربية، فقد تمثل في إنقطاع جميع الروابط والمعاملات مع الكويت . ويرجع ذلك جزئياً إلى توقف التجارة وتحويلات العاملين الوافدين، وكذلك تدفق الأموال بين الكويت وهذه المراكز . وأثر ثانٍ تمثل في إدراك البنوك الدولية لفقدان الإستقرار والمصداقية في المنطقة العربية. فقد قضى العدوان العراقي خلال ساعات قليلة على سنوات تم خلالها بناء الإستقرارية والمصداقية لمؤسساتنا المالية. وكما تعلمون، فإن الإستقرار السياسي والإستقرار الإقتصادي يعتبران عاملين أساسيين في تنمية قطاع مالي له مصداقية.

والأثر السلبي الآخر للغزو العراقي تمثل في تعطيل جزء مهم من الشبكة المالية الإقليمية العربية، أي القطاع المالي الكويتي الذي كان يعتبر من القطاعات المالية الأكثر تطوراً في العالم العربي. وهذا الأمر في حد ذاته يعد نكسة كبرى لآمال إقامة نظام مالي مستقر بين الدول العربية، ويكون في الوقت ذاته قابلاً للنمو والتطور.

ولاشك في أن الرؤية الدولية للأنظمة المالية العربية قد إهتزت بسبب الأزمة، وينبغي أن نقبل بأن إصلاح الضرر الحاصل سيتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مكثفاً، ولاسيما من جانب الدول العربية التي تعاني من مشاكل في مدفوعاتها الخارجية. ومن الصعب قياس مثل هذا الضرر، ولكنه قد ينعكس في إقبال فوري على عمليات ما بين البنوك، وفي الأجل الطويل في تصنيف المؤسسات العربية وترتيبها من جانب الأسواق الدولية. وبالنتيجة، فإن هذا الموضوع سيشكل مشكلة لجميع البنوك والمؤسسات المالية العربية لفترة زمنية طويلة نسبياً.

إحتمالات المستقبل:

إنني أرى أن التطورات المستقبلية في القطاع المالي الكويتي ستمر خلال عدة مراحل. المرحلة الأولى منها، بعد إنهاء العدوان ضد بلدنا، ستكون عبارة عن فترة برامج إغاثة فورية للسكان، تليها فترة إعادة بناء البنية التحتية المتضررة. إن التدمير والتمزيق الذي حدث خلال الأشهر القليلة الماضية سيترتب عليه تكاليف ملموسة لإعادة البناء، إضافة إلى تكلفة الإنتاج الضائع.

ولكن المهم الآن، محاولة تحديد مسارات العمل البديلة والمتاحة لنا. وأتوقع وجود فرصة لنا، ليس في الكويت فقط بل في الأسواق المالية الخليجية كذلك، لإعادة ترسيخ وتدعيم مؤسساتنا وتعزيز الرؤية الدولية، ويتطلب مثل هذا الهدف مراجعة شاملة لهيكل النظام المالي.

إن مراجعة كهذه قد تشمل تفكيراً جدياً في تعديل القوانين والأنظمة كلما دعت الحاجة، وفحص إطار العمل المؤسسي للأنظمة المصرفية والمالية بغرض تنفيذ أي عمليات دمج أو إعادة هيكلة مطلوبة.

إن بنك الكويت المركزي، بعد أخذ هذه التوقعات في الإعتبار، يقوم بإعداد خطة متعددة المراحل لتنشيط ثم إعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية في الكويت، والخطوط العامة للخطة هذه تشمل ما يلي:

١. خطة قصيرة الأجل لإعادة فتح البنوك والمؤسسات المالية، وتوثيق أصولها ومطلوباتها المختلفة، والعودة إلى القيام بوظائفها الأساسية، وتلبية المطالبات العاجلة للمودعين.

٢. مراجعة مختلف أدوات السياسة النقدية، وتنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز الإستقرار في السوق، وسيكون التركيز في الأجل القصير على أسعار الصرف والفائدة المناسبة للدينار الكويتي. وسيتم ذلك أخذاً في الإعتبار زيادة التنسيق والإنسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان الإستقرار وفعالية السياسة.

٣. خطة متوسطة الأجل تشمل تقييم نظامنا المالي والمصرفي، وتطوير أو تأسيس مؤسسات قوية قادرة على المنافسة، وستكون هذه الخطوة حاسمة ، إذا ما كنا سندرس السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بدخول الكويت ، وما يتطلبه ذلك كله من مراجعة الإطار الرقابي.

إن وجهة نظر البنك المركزي، والتي تشاركه فيها السلطات العليا في الكويت، مفادها أن ثمة حاجة لدراسة وتقييم نظامنا المالي في ضوء أدائه في الماضي والإتجاهات الدولية. وكانت هذه العملية قد بدأت قبل الغزو، وما زال البنك المركزي مستمراً فيها مع بعض التعديلات والتغييرات التي سببها أثر الغزو العراقي.

ولكن، لابد أن يكون واضحاً أن المسئولية الرئيسية في التأقلم مع الوضع الجديد، والإستفادة من الفرص التي يوفرها، وتقليل مخاطره، تقع على البنوك والمؤسسات المالية ذاتها، وينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تعد خططها الخاصة بشأن المستقبل، وعليها أن تعي بأن هذا المستقبل سيكون زمن الإعتماد على الذات، والمنافسة ، والتكامل مع الأسواق الدولية. إن البنك المركزي سيقوم بتوفير الإطار النقدي والرقابي اللازم للإستقرار والمنافسة، ولكن البنوك والمؤسسات المالية عليها أن تثبت قدرتها على التأقلم والبقاء.